مجموعة الأربعة والعشرين الحكومية الدولية المعنية بالشؤون النقدية والتنمية الدولية

بيان

١١ أكتوبر ٢٠١٢

١ - نحن وزراء مجموعة الأربعة والعشرين الحكومية الدولية المعنية بالشؤون النقدية والتنمية الدولية، عقدنا اجتماعنا الثامن والثمانين في طوكيو، اليابان، بتاريخ ١١ أكتوبر ٢٠١٢، حيث تولى معالي السيد بالانيابان شيدامبارام وزير مالية الهند منصب الرئيس، وتولى منصب النائب الأول معالي السيد خوسيه أنطونيو ميد وزير المالية والائتمان العام في المكسيك، وتولى منصب نائب الرئيس الثاني معالي الدكتور أشرف العربي وزير التخطيط والتعاون الدولي في مصر.

٢ - ونود أن نتوجه بالتهنئة إلى السيد جيم يونغ كيم على تعيينه في منصب الرئيس الثاني عشر لمجموعة البنك الدولي، ونتقدم بالشكر إلى الرئيس السابق السيد روبرت زيليك على ما قدمه من إسهامات في خدمة المجتمع العالمي.

إدارة المخاطر وتأمين التعافي

٣ - نعرب عن قلقنا الشديد إزاء هشاشة الوضع الاقتصادي والمالي العالمي، لا سيما مع انخفاض النمو واستمرار أجواء عدم اليقين والمخاطر داخل منطقة اليورو، برغم الإجراءات المتخذة على مستوى السياسات في الآونة الأخيرة وتدعيم الموارد الوقائية، إلى جانب المخاطر النابعة من احتمال انتهاج تدابير التقشف المالي الحاد في الولايات المتحدة. وفضلا على ذلك، فقد تأثر النمو بسبب عدم الاستقرار في الأسواق المالية، وعمليات التصحيح المالي، وتخفيض نسب الرفع المالي في البنوك، وتعرضت اقتصادات الكثير من الأسواق الصاعدة والبلدان النامية لآثار سلبية. وتباطأت وتيرة نمو التجارة العالمية تباطؤا حادا وازدادت التقلبات في تدفقات رأس المال إلى الأسواق الصاعدة والبلدان النامية. ولا تزال أسعار الغذاء والوقود شديدة التقلب مع وجود ارتفاعات حادة في أسعار الحبوب بما يهدد الأمن الغذائي في البلدان الفقيرة والمعرضة للمخاطر.

٤ - وندعو الاقتصادات المتقدمة إلى اتخاذ خطوات حاسمة في سبيل التصدي لأوجه عدم اليقين المحيط بالسياسات والتي تحول دون استعادة الثقة. ونعتقد أيضا أن من الضروري اتخاذ إجراءات فورية ومتضافرة لتعزيز النمو العالمي من خلال سياسات اقتصادية كلية ملائمة، وتعزيز الانفتاح التجاري والاستثماري، وإصلاح القطاعات المالية، لا سيما في المراكز المالية الكبرى، وإجراء إصلاحات هيكلية فعالة، مع وضع الأسس لإجراء عملية تقشف مالي موثوقة على المدى المتوسط، بمجرد أن يصبح التعافي على مسار سليم. ونواصل حث الاقتصادات المتقدمة على اعتماد سياسات

ترمي إلى الحد من تقلبات التدفقات الرأسمالية والمضاربة في أسعار السلع الأولية، مع مقاومة النزعة الحمائية وإلغاء الدعم على الصادرات بصورة تدريجية.

٥ - ونؤكد مجددا التزامنا الراسخ بتحقيق نمو قوي وقابل للاستمرار يشمل الجميع في بلداننا. فقد أبرزت الأزمة العالمية الأخيرة التحدي المتمثل في معدلات البطالة المزمنة، إن لم تكن متنامية، لا سيما بين النساء والشباب. ونشير إلى النتيجة الواردة في *تقرير التنمية العالمية* الذي صدر مؤخرا عن البنك الدولي ومفادها أن التركيز على الوظائف هو أنجح السبل للحد من الفقر وتمكين أفراد الشعب وتعزيز التماسك الاجتماعي. ونؤيد التركيز على توفير فرص العمل وإنشاء شبكات أمان اجتماعي فعالة وقابلة للاستمرار من الناحية المالية لحماية الفقراء والفئات الضعيفة.

٦ - وندعو إلى اتخاذ إجراءات منسّقة لتخفيف التقلبات المفرطة في أسعار السلع الأولية، لا سيما في الغذاء والطاقة، التي تؤثر سلبا على جميع البلدان وبشكل أكثر تحديدا على الفقراء وفئات السكان الضعيفة في بلداننا. ونلتزم بتعزيز الأمن الغذائي وأمن إمدادات الطاقة، لا سيما في البلدان منخفضة الدخل.

٧ - ونرحب بالخطوات التي تم اتخاذها مؤخرا لتحسين القواعد التنظيمية للقطاع المالي العالمي، ونحث على تنفيذها بسرعة أكبر وبمزيد من الفعالية. ونتطلع إلى المشاركة في المناقشات الجارية، وتحديدا المناقشات التي تتناول الأثر على الأسواق الصاعدة والبلدان النامية.

تمويل التنمية

٨ - نرحب بالنتائج الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الأخير (ريو+٢٠) وإنشاء عملية حكومية دولية في إطار الجمعية العامة للأمم المتحدة لتقدير الاحتياجات اللازمة لتمويل التنمية، والنظر في فعالية الأدوات والأطر الحالية، وتقييم المبادرات الجديدة. ونؤكد مجددا أهمية حصول البلدان النامية على التمويل الكافي على نحو مطرد ومحدد المسار عبر طائفة منوعة من المصادر، بغية توفير الدعم الكافي لها في سعيها لتعزيز التنمية القابلة للاستمرار، ونتطلع إلى صدور تقرير الأمم المتحدة الذي يقترح بدائل بشأن "استراتيجية تمويل التنمية القابلة للاستمرار".

٩ - ونؤكد مجددا التزامنا ببذل كل جهد للتعجيل بتحقيق "الأهداف الإنمائية للألفية" المتفق عليها دوليا بحلول عام ٢٠١٥ وتعزيز التعاون الدولي بغية التصدي للتحديات المزمنة المتعلقة بالتنمية القابلة للاستمرار. ونعرب عن قلقنا البالغ إزاء نقص المعونة وندعو جميع الجهات المانحة إلى الوفاء بكامل التزاماتها في الوقت المناسب.

١٠ - ونشدد على أهمية تعبئة الكثير من الموارد والاستثمارات، لا سيما في مجال البنية التحتية، من أجل تحقيق الأهداف الحيوية لبلداننا في مجالات التنمية والدمج والبيئة. غير أننا ندرك أن توافر التمويل طويل الأجل لمشروعات البنية التحتية والمشروعات الإنمائية تأثر بشدة من جراء الأزمة المالية العالمية الراهنة. وندعو إلى تقوية هيكل

ومؤسسات التمويل الحالية، وإن كنا نتوقع حدوث فجوة تمويلية كبيرة، نظرا لحجم الاحتياجات. وندعو إلى اتخاذ مزيد من المبادرات لجذب تدفقات الموارد من القطاع الخاص، بما في ذلك من خلال تحسين الشراكات بين القطاعين العام والخاص، ونكرر دعمنا للتعاون بين بلدان الجنوب. ونرى أنه من المهم للغاية تحديد طرق جديدة لتوجيه المدخرات العالمية لدعم تمويل مشروعات البنية التحتية في الأسواق الصاعدة والبلدان النامية، ونتطلع إلى تواصل المناقشات فيما بين بلداننا الأعضاء ومع المحافل الأخرى بشأن كيفية تعزيز هيكل التمويل. ونشجع بلداننا الأعضاء على التأكد من تهيئة بيئة أساسية داعمة لمشاركة القطاع الخاص في استثمارات البنية التحتية على المدى الأطول (بما في ذلك من خلال إنشاء مجموعة من المشروعات الجاذبة للبنوك)، ونقر بأهمية الدور الذي تضطلع به البنوك الدولية متعددة الأطراف في المساعدة في حفز تمويل البنية التحتية من القطاع الخاص.

١١ - وأعربنا عن قلقنا إزاء تزايد الفجوة بين حجم احتياجات التمويل لمواجهة تغير المناخ وتقديم الموارد التي تعهدت الاقتصادات المتقدمة بتوفيرها، بما في ذلك الالتزامات المبدئية، التي تعهدت بها بموجب مبادرة المسار السريع، والتي ينتهي العمل بها هذا العام. ونؤكد مجددا على أهمية صندوق المناخ الأخضر المنبثق عن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في تعبئة التمويل الدولي المقترح لدعم إجراءات مواجهة تغير المناخ وندعوه إلى العمل بكافة إمكاناته التشغيلية.

١٢ - وندعم بشدة الجهود العالمية الجارية بشأن الدمج المالي الذي يشكل وسيلة مؤثرة لتمكين الفقراء وتحسين حياتهم، ويسهم في تحقيق النمو الشامل للجميع. ونرحب بقرار إنشاء "تحالف الإشراك المالي" (AFI) بوصفه شبكة دائمة تقودها الأسواق الصاعدة والبلدان النامية لإنشاء المعارف وتبادلها وتعزيز حوار السياسات. ونتطلع إلى مواصلة التعاون بين التحالف ومجموعة الأربعة والعشرين.

دور المؤسسات المالية الدولية وإصلاحها

١٣ - نؤكد مجددا أهمية الوفاء بالالتزامات المستقبلية المعنية بإصلاحات عام ٢٠١٠ لنظامي الحصص والحوكمة في الصندوق على أساس كامل وفي الوقت المناسب لإضفاء المصداقية على الإجراءات التي يباشر الصندوق تنفيذها بهدف تحسين فعاليته ومشروعيته. وتشمل هذه الالتزامات استكمال المراجعة الشاملة لصيغة حصص العضوية بحلول شهر يناير ٢٠١٣ واستكمال المراجعة العامة الخامسة عشرة للحصص بحلول شهر يناير ٢٠١٤. ونرى أن الهدف النهائي من هذه العملية يجب أن يعكس بشكل أفضل الدور المتنامي للأسواق الصاعدة والبلدان النامية ككل في الاقتصاد العالمي، مع تعزيز أصوات البلدان الفقيرة والبلدان الصغيرة ذات الدخل المنخفض والمتوسط وزيادة تمثيلها. ويقتضي ذلك معالجة أوجه القصور في صيغة حصص العضوية الحالية. ولا نزال نعتقد أن التغير في أنصبة الحصص المحسوبة يجب أن يعكس الأوزان الترجيحية النسبية لأعضاء الصندوق في الاقتصاد العالمي، وهي أوزان شهدت تغيرا كبيرا مع زيادة النمو في بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية الديناميكية، وينبغي ألا تكون على حساب الأسواق الصاعدة والبلدان النامية الأخرى. ونعتقد كذلك أن إجمالي الناتج المحلي المحسوب بتعادل القوى الشرائية هو

أقوى مقياس لرصد الوزن الاقتصادي النسبي ومن ثم سيكون من اللازم تعزيز دوره في الصيغة، مع الحد من حجم التحيز من خلال درجة تقليص ملائمة، وإزالة أوجه القصور الخطيرة في مقياسي الانفتاح ومدى التغير أو معالجتها. وعلى نفس القدر من الأهمية، ينبغي النظر في كيفية استخدام صيغة الحصص لضمان التمثيل العادل لجميع البلدان الأعضاء، لا سيما البلدان الفقيرة والبلدان الصغيرة ذات الدخل المنخفض والمتوسط.

١٤ - ونلاحظ مع القلق أن إصلاحات عام ٢٠١٠ لنظامي الحصص والحوكمة في الصندوق لم تحقق الأغلبية التصويتية اللازمة للموافقة قبل الموعد النهائي المحدد بانعقاد الاجتماعات السنوية في أكتوبر ٢٠١٢. وقد يتسبب ذلك في تعريض سمعة الصندوق لخطر شديد. ونشعر بالقلق أيضا من أن إعادة تهيئة المجلس التنفيذي قد لا تؤدي في الواقع إلى زيادة عدد المقاعد المخصّصة للأسواق الصاعدة والبلدان النامية. ونؤكد مجددا الدعوة طويلة الأمد إلى تخصيص مقعد ثالث لإفريقيا جنوب الصحراء، على ألا يكون ذلك على حساب مقعد يشغله أحد الاقتصادات الصاعدة والبلدان النامية. ونرى أنه من الضروري النظر في جميع الخيارات المطروحة.

١٥ - ونأخذ بعين الاعتبار اعتماد القرار الصادر عام ٢٠١٢ والمتعلق برقابة الصندوق الثنائية ومتعددة الأطراف كخطوة إضافية لتطويع رقابة الصندوق مع المشهد العالمي المتطور والسماح للصندوق بالمشاركة بمزيد من الفعالية في جهود بلدانه الأعضاء. ونؤكد أن فعالية رقابة الصندوق وقوة تأثيرها تعتمد على جودة تحليلاته ومشورته والمساواة في تطبيقها، وعلى تركيزها على تداعيات الرقابة الثنائية ومتعددة الأطراف التي تؤثر على النظام المالي العالمي، وعلى تحقيق مزيد من التقدم على صعيد إصلاحات نظام الحوكمة.

١٦ - ونرحب بما تم اتخاذه من إجراءات لتأمين الموارد الكافية للصندوق كي يضطلع بدوره في مواجهة تكثف المخاطر في الاقتصاد العالمي والمساعدة في تلبية احتياجات جميع بلدانه الأعضاء التي قد تتأثر. ونؤكد أنه لا ينبغي أن تؤدي جهود تعزيز قدرة الصندوق على الإقراض إلى إضعاف خصوصيته كمؤسسة تموَّل من حصص العضوية وأن ترتكز على التزام تام بإصلاح نظام الحوكمة.

١٧ - ونرحب بالقرار الأخير للمجلس التنفيذي بتيسير استخدام الأرباح الاستثنائية المتبقية من حصيلة مبيعات الذهب في تقديم قروض ميسرة للبلدان منخفضة الدخل من خلال "الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر". ومع الإقرار بالقيود المفروضة على حجم الموارد المتاحة للتمويل الميسر، والحاجة إلى إكساب "الصندوق الاستئماني" مقومات البقاء، فإننا نحذر من خفض حدود استخدام الموارد كنسبة من الحصص. ونحث الصندوق على بذل مزيد من الجهود لحشد الدعم من المانحين، والنظر في إنشاء آلية لجمع التمويل على أساس منتظم لإكساب "الصندوق الاستئماني" المزيد من مقومات البقاء الذاتي.

١٨ - ونشعر بالقلق إزاء التوقعات بتراجع الإقراض من البنك الدولي في وقت يحتاج فيه كثير من بلداننا زيادة التمويل وإطالة أجله بتكلفة ميسورة. ونكرر دعوتنا إلى إيجاد حلول جديدة لتعزيز القدرة المالية لدى البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية، بما في ذلك إجراء مناقشات بين المساهمين حول كفاية رؤوس أموالهم.

١٩ - ونرحب بزيادة اهتمام البنك بمواصلة ارتباطه بالبلدان متوسطة الدخل سواءً لتلبية احتياجاتها الإنمائية أو الاعتماد على قدراتها باعتبارها شركاء في التنمية. وننظر بعين الاعتبار إلى الاقتراح بمراجعة أدوات البنك ومعارفه وأنشطته التمويليه للتوصل إلى طرق مبتكرة لدعم البلدان المتعاملة معه من أجل المضي في تحقيق الأهداف العالمية المتمثلة في الحد من الفقر وتحقيق التنمية القابلة للاستمرار. ونحث البنك على زيادة مرونة سياساته وأدواته وتحسين قدرتها على مواجهة الصعوبات. ونقِّر أيضا بزيادة مشاركة الصندوق في الجهود المعنية بالبلدان الصغيرة ذات الدخل المتوسط. ونرحب في هذا الصدد بالمنتدى رفيع المستوى لبلدان منطقة الكاريبي الذي عُقد مؤخرا، وباجتماعات المائدة المستديرة حول الدول الصغيرة بين مجموعة الأربعة والعشرين والرئاسة المكسيكية لمجموعة العشرين، وهما أولى الخطوات نحو إقامة حوار أكثر فاعلية بشأن السياسات مع بعض من أصغر البلدان الأعضاء في الصندوق.

٢٠ - وندعو إلى دعم دولي أوسع نطاقا لجهود الإصلاح في البلدان العربية، كما ندعو الصندوق والبنك الدولي إلى تكثيف ما يقدمانه من التحليلات والمشورة بشأن السياسات والمساعدة الفنية والتدريب والدعم المالي إلى البلدان العربية التي تمر بفترة انتقالية. وينبغي إيلاء الاهتمام الواجب للواقع الاجتماعي والسياسي وخيارات السياسات الاقتصادية من أجل مواجهة التحديات الملحّة ودعم الجهود المحلية الجارية لاستعادة الثقة وتعزيز النمو.

٢١ - وندعو الصندوق والبنك الدولي أيضا إلى تقديم دعم كافٍ للبلدان والمناطق المتضررة من جراء نقص الغذاء والكوارث الأخرى، بما في ذلك بلدان منطقة الساحل. ونتفق على ضرورة إيجاد حل أكثر شمولا واستمرارية عن طريق دعم التنمية طويلة الأجل بما في ذلك الاستثمار في مجال الزراعة القابلة للاستمرار.

٢٢ - ونؤكد مجددا اعتقادنا الراسخ بأن التمويل المقدّم من المؤسسات المالية الدولية ينبغي أن يكون قائما على مزاياها الإنمائية، وليس على اعتبارات سياسية.

٢٣ - ونؤكد فوائد تنوع الموارد البشرية على تعزيز شرعية وفعالية المؤسسات المالية الدولية ونُقر بالتقدم المحرز. وندعو إلى مواصلة الجهود للبناء على مبادرات التنوع في الموارد البشرية من أجل زيادة نسبة الموظفين من المناطق الممثلة بأقل مما يجب.

مسائل أخرى

٢٤ - توجهنا بالشكر للهند على رئاستها للمجموعة ورحبنا بالمكسيك بوصفها الرئيس القادم. ورحبنا بلبنان بوصفه النائب الثاني القادم لرئيس المجموعة. ومن المتوقع عقد الاجتماع القادم لوزراء مجموعة الأربعة والعشرين بتاريخ ١٨ إبريل ٢٠١٣ في واشنطن العاصمة.

قائمة المشاركين[١]

عقد وزراء مجموعة الأربعة والعشرين الحكومية الدولية المعنية بالشؤون النقدية والتنمية الدولية اجتماعهم الثامن والثمانين في طوكيو، اليابان بتاريخ ١١ أكتوبر / تشرين الأول ٢٠١٢. وقد رأس الاجتماع معالي السيد بالانيابان شيدامبارام وزير مالية الهند، معالي السيد خوسيه أنطونيو ميد وزير المالية والائتمان العام في المكسيك، بينما تولى منصب النائب الثاني معالي الدكتور أشرف العربي وزير التخطيط والتعاون الدولي في مصر.

وقبل هذا الاجتماع الوزاري، عُقد الاجتماع المئة لمندوبي مجموعة الأربعة والعشرين بتاريخ ١٠ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١٢، برئاسة السيد آرفيند فيرماني، المدير التنفيذي في الصندوق عن بنغلاديش والهند وسري لانكا.

المجموعة الإفريقية: كريم دجودي، الجزائر؛ جان بابتيست أمان، كوت ديفوار؛ جان–كلود ماسانغو، جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ محمد همام، مصر؛ سفيان أحمد، إثيوبيا؛ لوك أويوبي، غابون؛ فيفي كويتي، غانا؛ سانوسي سانوسي، نيجيريا؛ برافين غوردان، جنوب إفريقيا.

المجموعة الآسيوية: آرفيند مايارام، الهند؛ مينو كيانيارد، جمهورية إيران الإسلامية؛ آلان بيفاني، لبنان؛ عبد الحفيظ شيخ، باكستان؛ سيزار بوريسيما، الفلبين؛ ساراث أمونوغاما، سري لانكا؛ مايا الشويري، سوريا.

مجموعة أمريكا اللاتينية: اكريان كوسنتينو، الأرجنتين؛ باولو نوغيرا باتيستا، البرازيل؛ ماريا سوارز، كولومبيا؛ إدغار باركين، غواتيمالا؛ فانيسا روبيو، المكسيك؛ خوليو فيلاردي، بيرو؛ وينستون دوكيران، ترينيداد وتوباغو؛ خوزيه روجاس راميريز، فنزويلا.

---

[١] الحضور علي طاولة المناقشات.

المراقبون: جاسم المناعي، صندوق النقد العربي؛ جياوسن زينغ، الصين؛ ألفارو هرناندز، إكوادور؛ ستيفن بورسي، منظمة العمل الدولية؛ أحمد تيكتيك، البنك الإسلامي للتنمية؛ كريم العينوي، المغرب؛ مانويل مونتيز، مركز الجنوب؛ سليمان الحربش، صندوق أوبك للتنمية الدولية؛ سليمان التركي، المملكة العربية السعودية؛ سلطان بن ناصر السويدي، الإمارات العربية المتحدة؛ يويفن لي، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد)؛ شمشاد أختر، إدارة الشؤون الاقتصادية و الاجتماعية بالأمم المتحدة؛ ليان هالفيد، سورينام.

ضيوف الشرف: كريستين لاغارد، مدير عام صندوق النقد الدولي؛ جيم يونغ كيم، رئيس البنك الدولي.

أمانة مجموعة الأربعة والعشرين: عمار باتاشاريا، انااليسا بالا، سوزان كوادروس، اندزولي مندوغا.

مانة مجموعة الأربعة والعشرين، صندوق النقد الدولي: روزاليند موات، يوليا تيودورو، داليلا بندورو.